الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-65
14 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

البنود 3 (أ) و3 (ب) و 3 (ج) و3 (د) من جدول الأعمال — اللجنة 4

جمهورية كينيا

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

1.1 الجوانب التنظيمية

لم تكن الأحكام التوجيهية الخاصة بإصلاح قطاع الاتصالات وتنظيمه عصرية بالقدر الكافي لتشكيل الأطر التنظيمية القائمة في إفريقيا.

ففي المنطقة الإفريقية، قيّدت الأحكام التوجيهية القائمة البيئة التنظيمية التي يمكن في ظلها التشجيع على تطوير خدمات جديدة ودعمها.

ولا تزال أغلبية الأحكام التوجيهية القائمة تحمي عمليات الاحتكار، مما يعوق تعزيز التنافس واختيارات المستهلكين. وفي الحالات التي تتيح فيها الأحكام التوجيهية انفتاح الأسواق، يركز الإطار التنظيمي على اجتذاب الاستثمار الخارجي بدلاً من حشد الموارد الداخلية للاستثمار في القطاع. ولئن كان من الضروري تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في القطاع، فثمة حاجة إلى عاملين ماهرين ومدربين في مجالات منها ترخيص الخدمة، والإنفاذ، وتخطيط وإدارة طيف الترددات، وتخطيط وإدارة الترقيم.

ولقد قدم الاتحاد الدولي للاتصالات مساعدات كبيرة في تدريب القوة العاملة في مجال القواعد التنظيمية للاتصالات من خلال الندوات وورش العمل التنظيمية. بيد أن هذه الندوات وورش العمل التي نظمها الاتحاد كانت عامة الطابع إلى حد ما وتفتقر إلى التفصيل في مجالات التنظيم.

التوصية 1:

لذا، نقترح أن يواصل الاتحاد دعم الأسواق الناشئة في صياغة أطر تنظيمية من خلال التدريب واستضافة ورش عمل/ندوات تنظيمية، ويلزم أيضاً إعادة تصميم البرامج من أجل التصدي لمجالات محددة مثل ترخيص الخدمة، والإنفاذ، وتخطيط وإدارة الترقيم، وتخطيط وإدارة الطيف، وما إلى ذلك. ولذلك، يجوز أن يتخذ ***المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات*** قراراً تحقيقاً لهذه الغاية.

2.1 إنشاء شبكات وخدمات

يجري التركيز بشكل كبير على إعداد خدمات ونشرها على نطاق واسع دون التركيز على النحو الواجب على إنشاء البنية الأساسية، وهو شرط أساسي لتقديم الخدمات. وإنشاء البنية الأساسية يتطلب الكثير من حيث الموارد الرأسمالية وتنمية المهارات.

ويجري حالياً التركيز بشكل كبير على إقامة شراكات بين الكيانات الاحتكارية البائدة والقطاع الخاص الأجنبي لإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات وتقديم الخدمات.

وبينما ينبغي عدم المعارضة في ذلك، فإن ثمة حاجة إلى تعزيز المشاركة المحلية في إنشاء الشبكات.

وبمجرد إنشاء البنية الأساسية، سيجري تقديم خدمات جديدة ومبتكرة حسبما يطلب المستهلكون.

التوصية 2:

ينبغي من ثم التركيز على تنمية المهارات لتشييد وتشغيل الشبكات، وعلى حشد الأموال الداخلية لتشييدها. ويمكن التشجيع على حشد الأموال لتشييد الشبكات وتشغيلها من خلال بيان العائدات التي تدرها الاستثمارات في شبكات من هذا القبيل في أماكن أخرى، ويمكن أن يقوم الاتحاد بذلك على النحو اللائق.

التوصية 3:

ينبغي ***للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات*** من ثم أن يعيد التركيز على الحاجة إلى إنشاء البنية الأساسية كشرط أساسي، وتعزيزاً للشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدان الإفريقية.

3.1 تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

توجد حالياً علاقة ترابطية وثيقة بين الأداء الاقتصادي ومستوى توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبينما كان يفترض في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تعطي دفعة لجميع الأنشطة الاقتصادية، فإن الواقع السائد في المنطقة الإفريقية هو حالة من التدهور في مستوى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قياساً بمناطق أخرى في العالم. وقد أخذت الفجوة في اتصالات المعلومات بين الشمال المتقدم والصناعي والجنوب النامي والأقل قدرة على التصنيع تزداد مع مرور الوقت. ولوحظ هذا الأمر خلال عقد السبعينات، واتخذ الاتحاد مبادرات لسد الفجوة بتشكيل لجنة مايتلاند التي أعدت التقرير المشهور باسم "الحلقة المفقودة".

وعلى الرغم من المقترحات الواعدة التي قدمتها لجنة مايتلاند، فإن الحالة لم تظل على ما هي عليه فحسب، بل إنها تفاقمت في الواقع. على أن التقيد الشديد بمقترحات لجنة مايتلاند كان يمكن أن يحل مسألة فجوة اتصالات المعلومات وأن يضيق هذه الفجوة في الواقع حال تنفيذ هذه المقترحات. والحقيقة هي أنه لم يجر تنفيذ أي من هذه المقترحات تقريباً و/أو تنسيقها لحل مسألة الفجوة بالشكل الذي كانت عليه آنذاك.

وسُميت "الحلقة المفقودة" منذ ذلك الحين "الفجوة الرقمية"، ويجري بذل عدد من الجهود لسد هذه الفجوة. والملاحظة العرضية للجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية تشير إلى عدم تنسيق أو برمجة الجهود التي تبذلها مجموعات مختلفة – فريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لميثاق أوكيناوا لمجموعة الثمانية، وفريق المهام التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، واتحاد الاتصالات الإفريقي، وما إلى ذلك.

التوصية 4:

ثمة حاجة إلى برمجة وتنسيق ودمج هذه الجهود حتى تستفيد المنطقة الإفريقية من هذه الجهود المختلفة. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مفيدة وهامة بالنسبة إلى المنطقة إلا إذا قامت هيئة إفريقية مخولة، مثل اتحاد الاتصالات الإفريقي، بتنسيقها. ويجب على قطاع تنمية الاتصالات أن يعيد دراسة علاقاته مع منظمات إقليمية مثل اتحاد الاتصالات الإفريقي، الذي أنيطت به المسؤولية عن تصدّر عملية تنمية الاتصالات في المنطقة.

التوصية 5:

ينبغي أن يتخذ ***المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات*** قراراً بشأن تكامل الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية، وأن يؤكدا مجدداً التزامهما بتمكين إفريقيا، والبلدان النامية عموماً، من الاستفادة من ظهور التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

التوصية 6:

ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يتعاون علاوة على ذلك مع مؤسسات دون إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، واللجنة الاستشارية الهندسية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعزيزاً للمشاريع الرامية إلى إدخال شبكات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

4.1 استراتيجيات الاستثمار والتمويل

كما سبقت الإشارة، هناك شكل ما من التركيز الثابت على المستثمرين الاستراتيجيين بشأن مؤسسات الاحتكار السابقة، وتحرير القطاع من خلال الترخيص لمشغلين من القطاع الخاص الأجنبي. وبينما يجوز أن يظل الوضع هكذا، فثمة حاجة إلى مواصلة توسيع نطاق الاستراتيجيات. فلم يحدث قط أن ازدهر بلد من خلال الاستثمارات الخارجية وحدها؛ والواقع أن الاستثمار الخارجي كان دوماً بمثابة دافع للاستثمار المحلي.

ولذا، ينبغي أن ينصب التركيز الجديد على تشجيع مباشري الأعمال الحرة المحليين على تمويل الشبكات والخدمات الجديدة.

ويفترض أنه قد لا يكون هناك تمويل محلي كاف للشبكات والخدمات اللازمة حالياً. بيد أنه يلزم تشجيع ودعم الاستثمارات في أسواق مقسمة ومحلية يمكن فيها للمستثمرين المحليين أن يقوموا بتركيب وتشغيل أجهزة التبديل، والتوصيل بينها بواسطة هيئة (هيئات) تشغيلية كبيرة. ومن المعترف به أنه سيكون بوسع هؤلاء المستثمرين المحليين، بعد فترة من الوقت، الاستثمار في شتى قطاعات السوق، بالضبط مثل هيئات التشغيل الكبيرة.

التوصية 7:

ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات والبلدان النامية أيضاً أن تشجع على إقامة تحالفات وشراكات فيما بينها، وخاصة بين مواطنيها/رعاياها عملاً على زيادة دعم مفهوم الشراكات في الاستثمار في المشاريع وتمويلها.

5.1 بناء الموارد البشرية والقدرات

تعاني حالياً جميع مجالات قطاع الاتصالات من عجز حاد في القوة العاملة المدربة والماهرة، وذلك ابتداء بمجالات صياغة السياسات، ووضع القواعد التنظيمية، وبناء وتشغيل الشبكات، وما إلى ذلك، التي لم يحدث فيها أن توافر قط القدر الكافي من العاملين اللازمين.

والواقع أنه نظراً إلى أن قطاع الاتصالات ما زال مفتوحاً من خلال الترخيص لأطراف فاعلة جديدة، فإن الوافدين الجدد لا يحصلون على العاملين إلا من الهيئات المشغلة القائمة. ولذا، فهناك حالياً عجز حاد في القوة العاملة الماهرة في شتى أنحاء القطاع. ويواصل الاتحاد الدولي للاتصالات، لا سيما من خلال مراكز التميز التابعة له، المساعدة في هذا المجال وإن كان لم يكن قد أشبع طلب السوق.

التوصية 8:

تسعى المنطقة الإفريقية من ثم، بمساعدة قطاع تنمية الاتصالات، إلى تحديد مؤسسات تدريب تكمّل جهود مراكز التميز، ويمكن انطلاقاً منها بدء برامج في إطار شراكات مع المصنعين وهيئات التشغيل والتنظيم وما إلى ذلك.

التوصية 9:

ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يساعد البلدان النامية في ضمان إقامة روابط وبرامج لتبادل الموظفين، لا سيما للسلطات التنظيمية ذات الخبرة لدعم الأدوار التنظيمية في تلك البلدان.